عدم تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة

دراسة صرفية في الإجراء والتصور عند الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)

في شرحهِ على شافية ابن الحاجب

أ.د. شُكران حمد شلاكة & الباحثة. مناهل شهيد حسين

كلية الآداب / جامعة القادسية

الملّخص :

هذا البحث يتناول تفريع القاعدة الصرفية ومدى تساوقها مع القاعدة العامة في الإجراء والتصور عند الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ) في شرحهِ على شافية ابن الحاجب ، وقفت فيه على أهم المواضع التي تفرعت فيها القاعدة العامة إلى فرع أو أكثر مع ذكر أراء من سبقه من العلماء الاوائل تعزيزاً لرأيه في تأصيل وتفريع القواعد الصرفية وإظهار قيمة التفريع عنده .

المقدمة :

الحمد لله الحي الباقي الذي اضاء نوره الآفاق ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أما بعد ...

وقف هذا البحث على ركيزتين : الأولى بيان تعريفي لمفهومي القاعدة والفرع في المعنى اللغوي والأصطلاحي ، والأخرى دراسة بعض الكلمات المفتاحية تحت مفهوم (عدم التساوق في الإجراء والتصور) .

أولا : مفهوم القاعدة والفرع في اللغة والاصطلاح :

أ- القاعدة لغة :

أجمع علماء المعاجم اللغوية على أنَّ القاعدة هي أصل الشيء وأساسه ، فعرفها الخليل (ت١٧٥هـ) بقوله : ((والقواعدُ: أساسُ البيت، الواحدةُ قاعِد وقياسَه قاعدة بالهاء...)).(١)
وحدها ابن دريد (ت٣٢١هـ) : ((وقواعد الْبَيْت: أساسه وأصول حيطانه، الْوَاحِدَة قَاعِدَة...)).(٢)

وتابعهم ابن فارس (ت٣٩٥هـ) ، إذ قال: ((وَقَوَاعِدُ الْبَيْتِ: أَسَاسُهُ. وَقَوَاعِدُ الْهَوْدَجِ: خَشَبَاتٌ أَرْبَعٌ مُعْتَرِضَاتٌ فِي أَسْفَلِهِ...)).(٣)

وقال الجوهري (ت٣٩٨هـ):((وقواعِدُ البيت: آساسه. وقواعِدُ الهودج: خشبات أربع معترضات في أسفله...)).(٤)

ب- القاعدة اصطلاحاً :

لم يبتعد مفهموم القاعدة الأصطلاحي عن مفهومها اللغوي فهي الأصل الذي تتفرع منه الجزئيات ، إذ عرفها الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله : ((القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.)).(٥)
وقال عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) : ((القاعدة: ما يقعد عليه الشيء، أي يستقر ويثبت. وعرفا: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها...)).(٦)
وفصل ابو البقاء الحسيني القول فيها (ت١٠٩٤هـ) إذ قال: ((الْقَاعِدَة : كل قَاعِدَة فَهِيَ أصل للَّتِي فَوْقهَا... وَالْقَاعِدَة، اصْطِلَاحا: قَضِيَّة كُلية من حَيْثُ اشتمالها بِالْقُوَّةِ على أَحْكَام جزئيات موضوعها، وَتسَمى فروعا، واستخراجها مِنْهَا تَفْرِيعا كَقَوْلِنَا: كل إِجْمَاع حق وَالْقَاعِدَة: هِيَ الأساس وَالْأَصْل لما فَوْقهَا، وَهِي تجمع فروعا من أَبْوَاب شَتَّى...)).(٧)
وقال في موضع آخر : ((وَالْأُصُول من حَيْثُ إِنَّهَا مبْنى وأساس لفرعها سميت قَوَاعِد.)).(٨)

و أوضح القول فيها د. احمد مختار عمر: ((قعَّد اللُّغةَ ونحوَها: وضع لها قواعدَ يعمل بموجبها)).(٩)

وقال د. تمام حسان: ((نقرأ احياناً عن "القواعد الأصليه" والقواعد الفرعية " فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل ، أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفه الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وتقدم الفعل على الفاعل ...)).(١٠)

ج – الفرع لغة :

جاء في جمهرة اللغة أن مفهوم الفرع هو اعلى كل شيء اي جزءٍ من قاعدة أو أصل ، قال : ((والفَرْع: أَعلَى كل شَيْء، وَالْجمع فروع. وفَرْع الْمَرْأَة: شَعرها. وَامْرَأَة فَرْعاء: كَثِيرَة الشَّعَر... وفَرَعْتُ الرجلَ بِالسَّيْفِ أَو الْعَصَا، إِذا فَرَعْتَ بِهِ رأسَه، أَي علوتَه بِهِ. وفَرعْتُ الْجَبَل، إِذا صرت فِي ذِروته. وأفرعتُ فِي الْوَادي، إِذا انحدرت فِيهِ.)).(١١)

وتابعهم ابن فارس إذ قال : (((فَرَعَ) الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى عُلُوٍّ وَارْتِفَاعٍ وَسُمُوٍّ وَسُبُوغٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَرْعُ، وَهُوَ أَعْلَى الشَّيْءِ. وَالْفَرْعُ: مَصْدَرُ فَرَّعْتُ الشَّيْءَ فَرْعًا، إِذَا عَلَوْتَهُ. وَيُقَالُ: أَفْرَعَ بَنُو فُلَانٍ، إِذَا انْتَجَعُوا فِي أَوَّلِ النَّاسِ. وَالْفَرَعُ: الْمَالُ الطَّائِلُ الْمُعَدُّ. وَالْأَفْرَعُ: الرَّجُلُ التَّامُّ الشَّعَرِ، وَقَدْ فَرِعَ.)).(١٢)

وقال الجوهري: ((فرع كل شئ: أعلاه. ويقال: هو فرْعُ قومه، للشريف منهم. والفَرْعُ أيضاً: الشَعْرُ التامُّ. والفَرْعُ أيضاً: القوسُ التي عُمِلَتْ من طرف القضيب. يقال: قوس فرع، أي غير مشقوق. وقوس فلق، أي مشقوق.)).(١٣)

نخلص إلى أن معنى الفرع لغة هو مايكون اعلى الشيء اي يكون له أصل يخرج منه .

د – الفرع اصطلاحاً :

الفرع هو ما يتكون من أصل يستند عليه أوما يبنى على غيره ، قال الجرجاني:((الفرع: خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره)).(١٤)

والفرع هو ما علا الشيء أي الأصل ، قال عبد الرؤوف المناوي: ((الفرع: من كل شيء أعلاه، وهو ما يتفرع من أصله، ومنه يقال فرعت من هذا الأصل مسائل فتفرعت أي استخرجت فخرجت. والفرع عرفا: ما اندرج تحت أصل كلي.)).(١٥)

وسماه التهانوي (ت١١٥٨هـ) بـ (المقيس) والأصل (المقيس عليه) قال : ((الفرع ... بالفتح وسكون الراء لغة الغصن. وشرعا هو المقيس والمقيس عليه هو الأصل.)).(١٦)

ونصّ د. احمد مختار عمر على أنَّ الفرع يفيد أقسام المسألة وفروعها ، قال: ((ما يتفرَّع من غيره، يقابله أصل "فروع المسألة: أقسامها...)).(١٧)

ثانيا : عدم تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة في الإجراء والتصور:

١-النسب الى (قُرّاء)

ذكر سيبويه القاعدة القياسية في النسب إلى ماكانت همزته أصلية إذْ ذهب إلى أنَّ الهمزة تبقى على حالها معبراً عنها بقوله " تقره على حاله"، قال سيبويه: ((واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنَّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة. وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً. وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح. وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه)).(١٨)

يكشف هذا النص عن الاتي :

١-إنَّ الهمزة المكسورة مع ياء النسب لم تكن بغاية الثقل ، ويبدو انّها ((...لم تبلغ غاية الاستثقال ...)) لعروض الكسرة وياء النسب .

٢-عامل سيبويه الهمزة معاملة الحرف الصحيح بقوله ((...تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة...)).

٣-إنَّ إبدال الهمزة الأصلية واواً عند النسب نُسب الى ناس لم يحددوا "ناس من العرب " ووصفت بالكثرة .

٤-وصف سيبويه إبدال الهمزة الأصلية واواً أو ياء عند النسب بالجائز وقد نعت هذا الجائز بالقبيح .

وقال المبرد: ((فَإِن كَانَ منصرفا وحروفه أصل فَالْوَجْه إِقْرَار الْهمزَة وَذَلِكَ قَوْلك فى النّسَب إِلَى قراء: قرائى فالهمزة أصل، وفى رِدَاء: ردائى فالهمزة منقلبة، وحالها كَحال تِلْكَ وَكَذَلِكَ الملحقة نَحْو: علْبَاء، وحرباء، وَقد يجوز الْقلب فى هَذَا المنصرف؛ نَحْو: علباوى، وحرباوى فَهُوَ فِي هَذَا الحيز أصلح؛ لِأَن الْهمزَة زَائِدَة وَيجوز أَيْضا فى رِدَاء، وَكسَاء وَهُوَ فيهمَا أَجود مِنْهُ فِي قراء لِأَن الْهمزَة فى رِدَاء، وَكسَاء منقلبة وَهُوَ فِيهِ أبعد أَن تَقول: قراوى))[١٩].

وازن المبرد بين القلب في الهمزات فهو يرى أنَّ قلبها في النسب في الهمزة الملحقة أصلح وفي الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء أجود من قلب الهمزة واواً في الأصلية.

وأجاز ابن السراج على غير القياس قلب همزة (قراء) واوا عند النسب: ((فإِذَا أضفتَ إلى ممدودٍ ومنصرفٍ فالقياسُ أَن تدَعهُ على حالِه وقد أَبدلَ ناسُ مِنَ العربِ مكانَها واوًا وهمزةً كثير وإِنْ كانتِ الهمزةَ مِنْ نفسِ الحرفِ فالإِبدالُ فيها تقولُ في قُراءٍ قراوِيٌّ وكُلُّ اسمٍ ممدودٍ لا يدخلُه التنوينُ كَثرَ أَو قَلَّ فالإِضافةُ إليهِ لا تحذفُ منهُ شيئًا وتبدلُ الواوُ مكانَ الهمزةِ)).[٢٠]
يتضح من نصه الآتي :
١-الإبانة عن القاعدة القياسية بقوله (...فالقياس ان تدعه على حاله ...)) .
٢-نسب إبدال الهمزة الأصلية عند النسب إلى أُناس في العرب لكنه لم يصفهم بالكثرة .

وصرح أبو علي الفارسي بأن الاسم غير المنصرف تبدل الهمزة فيه عند النسب واواً وأنها لم تحذف، وأمَّا إذا كانت همزته أصلية فتصح وتضيف ياء النسب نحو : قراء-قرائي ، قال: ((فان كانت الهمزة لاماً قلت قُرائيٌّ فصحَّحتَ الهمزة وقد أُبدل منها أيضاً الواو . فاما مثل عظاية وسقايةٍ فانك تقولُ فيها : سقائيَّ ، فتبدل، وشقاوةٍ : شقاويٌّ لا غير)).[٢١]

والمتأمل في هذه النصوص يُلحظ ان التحول في الهمزة الأصلية عند النسب يسير باتجاه واحد (قلبها واواً)، ويبدو أنَّ قلبها واواً لكراهة توالي الامثال .

وحمّل ابن جني الهمزة الاصلية على الهمزة المبدلة من الأصل في الإجراء عند النسب فصارت: قـراوي وكساوي ، وعلى هذا الحمل أنَّ الهمزتين فيهما أصل وليستا بالزائدة قال:((وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي.وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا. فمضى هذا على هذا لا يختلف. ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلباء: علباوي، وإلى حِرباء: حرباوي؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء...ثم إنهم قالوا من بعد في قراء: قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانتا أصلا غير زائدة كما أن همزة كساء غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبثًا به وتصورًا له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا)).[٢٢]

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ العلة مختلفة في حمل همزة قراء على كساء ، وإنَّما اتحدا في الإجراء لشبه لفظي قال: ((فإذا نسبت إلى ما كان منصرفًا من ذلك؛ فالباب فيه إقرارُ الهمزة، نحوُ: "وُضائيّ"، و"قُرّائيّ"، و"كِسائيّ"، و"رِدائيّ"، و"عِلْبائيّ"، و"حِرْبائيّ"، بإثبات الهمزة، والأصلُ من ذلك "قُرّاءٌ"، و"وُضّاءٌ"؛ لأنّ الهمزة فيهما أصلٌ بمنزلة الضاد من "حُمّاضٍ"، والقافِ من "سُمّاقٍ" فكما تقول: "حُمّاضيّ"، و"سُمّاقيّ"، فكذلك تقول: "وضّائيّ"، و"قُرّائيّ" و"كسائيّ" و"رِدائيّ" محمولٌ عليه؛ لأنّ الهمزة فيهما منقلبة عن أصلٍ، فهي لامٌ كما أنَّها لامٌ، و"عِلْبائي" محمول على "كسائيٍّ"؛ لأن الهمزة فيه ليست أصلاً إنّما هي منقلبة عن حرف ليس للتأنيث، كما أنّ "كساءً" كذلك، فعُومِل في النسب معاملتَه، فإذا الأصل في "قُرّاء"، و"وُضّاء" أقوى منه في "كساءٍ"؛ لأنّ الهمزة فيه أصلٌ، وفي "كساءٍ" بدلٌ، وهي في "كسائيّ" أقوى منها في "عِلْبائيّ"؛ لأنّها في "كساء" لامٌ، وفي "علباء" زائدةٌ...ثمّ قالوا في همزة "قُرّاءٍ"، "قُرَّاوِيٌّ"، فشبّهوا همزتَه بهمزة "كساء" من حيث كانت أصلاً غير زائدة. فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله، وإن لم يَشْرَكه في العلّة، لكن لشَبَهِ لفظيٍّ)).[٢٣]

والغريب ان النسب إلى رداء كان (رداوي) وإذا أردنا أن نفسر النسب اليها بالواو نجدها لاتخرج عن كراهة توالي الأمثال ؛ لأنَّ الأصل في النسب اليها ان تكون (رداِيِيّ) كراهة التتابعات (يِ + يّ).

وقال الرضي: ((أَقول: اعلم أَن الهمزة المتطرفة بعد الألف: إِما أَن تكون بعد أَلف زائدة، أولا، فالتي بعد أَلف زائدة على أَربعة أَقسام، لأنها إِما أَن تكون أصلية كقُرَّاء ووُضَّاء ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها، وإِما أَن تكون زائدة مَحْضَة وهي للتأَنيث، ويجب قلبها في النسب واواً، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض، فكان الزائد بالتغيير أَولى، ولولا قصد الفرق لم تقلب، لأن الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقالَ الياء قبلها، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أَنسب إِلى الياء من بين الحروف وأَكثرُ ما يقلب إِليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إِليه الهمزةُ، وقد تشبه قليلاً حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزةُ الأصليةُ بالتي للتأَنيث فتقلب واواً نحو قُرَّاوِيّ ووُضَّاويّ.)).[٢٤]

والمتأمل فيهذا النص يجد الآتـي :

١- الأكثر في الهمزة الأصلية الأكثر بقاء الهمزة الأصلية عند النسب اليها ، قرائي ، وضائي .

٢- إنَّ بقاء الهمزة الأصلية عند النسب ، وقلب الهمزة الزائدة عند النسب لم تكن لعلة صوتية لعدم استثقال الهمزة المكسورة قبل الياء المشدودة بل لا تحكمها علّة الفرق بين الهمزة الأصلية المحضة ، والزائدة المحضة .

٣- حمل الرضي الهمزة الأصلية على الهمزة الزائدة التي للتأنيث في قلبها واواً عند النسب ، وهذا منه غريب إذ ما ذكر في النصوص السابقة أنَّها حملت على الهمزة المبدلة في الحرف أصلي (كساء) .

٤- وصف القاعدة الفرعية ((قلب الهمزة الأصلية واواً بأنه يكاد ان يكون من باب الشذوذ)).

وذهب د. حاتم الضامن إلى أنَّ النسبة الى ماكانت همزته أصلية هو أنْ تبقى على حالها فتقول في قراء – قرائي ، قال : ((اما ماكانت الهمزة أصلية فانها تبقى على ماهي عليه في النسبة إلى قرّاء وهو الناسك المتعبد ، قرائي والنسبة إلى وضاء وهو الوجه الجميل الوضيء ، وضائي)).[٢٥]

والى ذلك ذهب د. عبدة الراجحي في وجوب بقاء الهمزة اذا كانت أصلية نحو قرّاء – قرّائي .[٢٦]

ولم يبتعد عنهم د. عبد الصبور شاهين في أن الالف اذا كانت أصلية فأن الهمزة تبقى على حالها ، قال : ((وحكم الألف الممدودة في النسب كحكمها في التثنية...إن كانت أصلاً سلمت نحو : قرائي)).[٢٧]

٢ – النسب الى ماكانت واوه رابعة او خامسة :

ذكر العلماء قاعدة عامة وهو حذف الواو إذا كانت رابعة أو فوقها عند النسب ، قال سيبويه : ((هذا باب إذا حذفتَ منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلتَ حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء وإن لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن تحذف.وذلك قولك في عَرقوةٍ وقَمَحدوَةٍ وإن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حالٍ: يا عَرقي ويا قَمَحْدي؛ من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ آخر كذا.)).[٢٨]

وقال في موضع اخر: ((وإذا أضفت إلى عرقوةٍ قلت: عرقيٌّ)).[٢٩]

وجوّز السيرافي بقاء الواو وعدم حذفها في هذه الحالة إذ قال: ((وذلك أنك تحذف الهاء فتبقي الواو طرفا وقبلها ضمة فتقلبها ياء فتصير بمنزلة يرمي وقاضي فتقول عرقي...)).[٣٠]

قال ابن جني : ((قال: وكذلك تاء التأنيث، ألا ترى أنه لولا تاء التأنيث لم يأت مثل "عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة وتَرْقُوَة" مصححا، فقد يجيء مع تاء التأنيث وياءي الإضافةما لا يأتي مع غيرهما، فكذلك جاء أَيْبُلي وإن لم يأت فَيْعُل بلا ياءي إضافة.)).[٣١]

يفهم من نصه أن (عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة وتَرْقُوَة) لولا اتصالها بتاء التأنيث لتحقق فيها الإعلال وكذلك مع ياء النسب فتقول (قمحدوي وعرقوي وترقوي) .

وقال الاعلم الشنتمري:((كما انك لو أضفت إلى عرقوة حذفت الهاء وقلبت الواو ياءً فنسبت الى عرِقي، فإمّا قلت عَرقِي، وإما قلت : عَرْقَوِي .)).[٣٢]

يفهم من نصه أنَّه جّوز الوجهين بعد حذف الهاء من (عرقوة) الأول (عرقيّ)اي بحذف الواو أو الآخر (عرقوي) بإبقاء الواو وإضافة ياء النسب.

وقد ذكر ابن يعيش أنَّ الواو في هذه الكلمات لايكون فيها الحذف مباشرة عند النسب إليها – وإنَّما تقلب هذه الواو – بعد حذف التاء للنسبة إلى الياء ؛ لانَّها وقت طرفاً وقبلها ضمة ، ثم تحذف هذه الياء ويزاد ياء النسب في نهاية هذه الكلمات، قال: ((وقالوا في النسب إلى "عَرْقُوَةٍ"، و"تَرْقُوَةٍ": "عَرْقِيٌّ"، و"تَرْقِيٌّ". وذلك أنّهم لمّا حذفوا التاء للنسبة على القاعدة، بقي "عَرْقُوٌ"، و"تَرْقُوٌ"، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياءً كما قالوا: "أدْلٍ"، و"أجْرٍ"، والأصل: "أدْلُوٌ"، و"أجْرُوٌ"، ثمّ نسبوا إليه بحذف الياء، فقالوا: "عَرْقِيٌّ"، و"تَرْقِيٌّ". ويجوز: "عَرْقَوِيٌّ" بإثبات الواو، لأنّ يائي النسب يجريان مجرى تاء التأنيث. وقد تقدّم ذكرُ المشابهة بينهما. فكما ثبتت مع تاء التأنيث، فكذلك مع يائي النسبة؛ لأنّها تصير حشوًا في الكلمة. وقد حُكي عنهم أنّهم يقولون في النسب إلى "قَرْنُوَةٍ": "قَرْنَوِيٌّ")).[٣٣]

وقال الرضي: ((وتقول فيما واوه رابعة أَو فوقها نحو عَرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ : عَرْقِيٌّ وقَمَحْدِيٌّ كما تقول قاضِيٌّ ومُشْتَرِيٌّ وبعض العرب يجعل الياء قائماً مقام التاء حافظاً للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأْنيث فيقول: قَرْنُوِيٌّ وَقَمَحْدُوِيٌّ، ويقول أَيضاً: سَرُوِيٌّ في سَرُوَةَ، وبعض العرب يقول في الرابعة: عَرْقَوِيٌّ بفتح القاف كَقَاضَوِيٍّ، فأَما في الخامسة وما فوقها: فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِيٍّ، كما في مشترى ومستسقى))[٣٤]

فقد صرّح الرضي بالقاعدة العامة وهو حذف الواو إذا كانت رابعة ، او فوقها عند النسب فتقول في عرقوة وقمحدوة : (عرِقيّ – قمحدِيّ) فالنسب تم باجرائين هما:الاول حذف التاء ،

والآخر قلب الواو ياء وكسر ماقبلها كما هو الإجراء في قاضي ومشتري، ثم اضيفت ياء النسب .

اما القاعدة الفرعية فتمثل بقوله "وبعض العرب يجعل الياء قائماً مقام التاء حافظاً للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأْنيث فيقول: قَرْنُوِيٌّ وَقَمَحْدُوِيٌّ " فالناظر في هذا النص يجد وجها آخر في النسب الى ما كانت واوه رابعة أو خامسة وهو بقاء الواو و زيادة ياء النسب فتقول : قَرْنُوِيٌّ وَقَمَحْدُوِيٌّ.

يبدو لي أنَّه عامل الواو معاملة الاسم المنقوص فيما اذا كانت واوه رابعة فالاجراء يكون بحذفها او قلبها واو نحو : قاضي : قاضيٌّ او قاضوي ، هادي : هاديٌّ أو هادوي.)).[٣٥]

وقال د.عبد الحسين عبد الله الحمداني : ((وأمّا المختوم بالواو قبلها ضمة ، رابعة كانت كـ "ثندوة" و "مرموة" او أكثر كـ "قلنسوة" و "قمحدوة" فتحذف الواو في النسب فيقال : ثنديّ ومرميّ وقلنسيّ وقمحديّ)).[٣٦]

٣–قلب الواو ياءً مع تحصنها بالإدغام :

ورد في المدونة الصرفية قاعدة عامة مفادها أنَّ الواو إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة تقلب ياء قال سيبويه : ((وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة فمن ذلك قولهم: الميزان، والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليةٍ وسيدٍ ونحوهما)).[٣٧]

وثمة قاعدة اخرى تنص على أنَّ الواو المدغمة لم تقلب ، وإنْ انكسر ما قبلها لتحصنها بالادغام قال ابن جني : ((فان كانت الواو مدغمة لم تقلب الاولى منها وان انكسر ماقبلها لتحصنها بالادغام ، وقد ذكرناذلك في فصل (اجلواذ)من حروف الواو وقول بعضهم "اجليواذ" ونظير "جلواذ " قولهم "ديوان " لان اصله "دوّان ")).[٣٨]

وعلل ابن عصفور عدم قلب الواو إلى ياء لتشبيهها بالحركة قال :((...وإن كانت كسرة فإنها تقلب ياء نحو: بَهالِيلَ، ما لم تكن الواو ضمير جماعة أو علامة جمع، فإنك تبدل الكسرة ضمَّة كي تصحَّ الواو، فلا يتغيَّر الضمير ولا العلامة، نحو قولك: هؤلاء قاضُونَ

وهؤلاء يقضُونَ. الأصل "قاضِيُونَ" و"يَقضِيُونَ". فاستُثقلت الضَّمَّة في الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان –الواو والياء– فحذفت الياء، وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحوِّلت الكسرة ضمَّة لتصحَّ الواو، و [ما] لم تكن مدغمة فيما بعدها، فإنها إذا كانت كذلك ثَبَتَت ولا تُغيَّر لتشبُّثها بالحركة نحو: اعلِوَّاط، مصدر اعلَوَّطَ؛ ألا ترى أنَّ الواو التي بعد الكسرة زائدة ساكنة، ولم تنقلب ياء؟)).[٣٩]

وفي قوله "لتشبثها بالحركة " نظر ، لأنَّ الواو الأولى المخصوصة بالقلب هي ساكنة وليست متحركة إلا إذا قصد الواو المضعفة بتصورها العام وذهب إلى أنَّ القلب فيها يحفظ ولايقاس عليه قال: ((وقد جاء من ذلك شيء مقلوبًا. إلَّا أنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو: ديوان. أصله "دِوَّان" بدليل قولهم في الجمع: دَواوِينُ. والواو الأُولى من "دِوَّان" ساكنة زائدة؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ الدليل على أنَّ الأوَّل من المضعَّفين زائد.))[٤٠]

يتضح لنا ان القاعدة العامة هي عدم قلب الواو المضعفة في نص اجلواذ واعلواط ياءا لانها قويت بالتضعيف فصارت مماثلة للحروف الصحيحة قال الرضي : ((... وكذا إذا كانت مدغمة، نحو اجلوذا ، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح)).[٤١]

وفرع هذه القاعدة أنها قد تقلب الواو إلى ياءً قال : ((وقد تقلب المدغمة ياء، نحو اجْلِيواذ، ودِيوَان، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء،، نحو دينار)).[٤٢]

والظاهر أنَّ قلب هذه الواو ياءً هو لكراهة توالي الأمثال اذ حدها د. رمضان عبد التواب بثلاث وسائل قال : ((ليس الحذف هو السبيل الوحيد للفرار من كراهة توالي الأمثال في العربية، بل هناك طريق آخر ،وهو قلب أحد الصوتين المتماثلين صوتا آخر...وهو مايسمّى بالمخالفة الصوتية وهناك طريق ثالث :هو إيجاد فاصل بين الصوتين يخفف من ثقل اجتماعهما)).[٤٣]

مستندا بذلك الى قول السيوطي : ((اجتماع الامثال مكروه ، وكذلك يفرّ منه إلى الحذف أو القلب أو الفصل)).[٤٤]

وذكر خالد الازهري علتين في تصحيح الواو هما انها متعدد وانها مفردة قال : ((لان الواو فيهما مشددة لا مفردة ، "اجلياذ" شاذ)).[٤٥]

وذكر الدكتور عبد الحق أحمد محمد أنَّ الواو تصح في (اجلوّاذ) ونظائرها لإدغام الواو قال : ((وتصح الواو في نحو اجلواذ واعلواط لان لادغام الواو في اخرى مثله...))[٤٦]

ويبدو أنَّ السبب الذي من أجله صُحت الواو أنَّ الواو في في (اجلوّاذ) ونظائرها هي نصف صامت وهذه الصفة قربتها من الصوامت ، وأبعدتها في الوقت نفسه من الصوائت ((ومن ثم فأن امتناع القلب هنا هو نتيجه قرب الواو نصف الصائت إلى الصوامت بسبب الإدغام ، قالوا اولم تعد ميتة على راي سيبويه لسكونها وإنَّما احييت ولكن ليس بالتحريك بل بطريق آخر وهو الإدغام الذي له من الشأن ما للتحريك فكلاهما سمة للصوامت)).[٤٧]

وذهب اسماعيل بن الافضل الى ان الواو المدغمة لاتبدل ياء الا في اجلواذ اذا كسر ماقبل الواو قال :((وتبدل الياء من الواو سواء كانت الواو فاء أو عينا متى اجتمع في الواو ثلاث شرائط/ أحدها: انكسار ما قبلها، ثانيها: سكونها، ثالثها: كونها غير مدغمة... فقلبت الواو ياء لحصول الشرائط المذكورة الموجبة للقلب، فلو فقد أحدها لم تقلب إلّا فيما يستثنى من ذلك كما سيأتي، كما لو فقد انكسار ما قبلها كقولك: موزون أو فقد سكونها كقولك: طوال أو وجد الادغام كقولك: اجلوّاذ فإنّ الواو تبقى في مثل ذلك سالمة على حالها لزوال موجب القلب أعني مجموع الأمور الثلاثة، لكن منهم من يقلب الواو المدغمة ياء إذا انكسر ما قبلها فيقول: اجليواذ)).[٤٨]

ويمكن ان نجد توصيفاً اخر قوامة عدم تحقق الثقل بتوالي الامثال في (اجلواذ) ونظائرها لان الحرف المضعف لم يكن في هذا الضرب من التركيب في غاية الثقل فهو ليس بالمتعذر.

٤–قلب الواو الفاً في المضارع من الأجوف الواوي :

قال أبو عثمان المازني: ((وأما "يفعَل" من "خفت، وهبت"، فإنك تقول فيه: "يخاف ويهاب"؛ لأن " فعِل" يلزمه "يفعَل"، وإنما خالفتا "يبيع، ويزيد"؛ لأنهما لم تعتلا محولتين، إنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل. وكذلك اعتلتا في "يفعَل" من بنائهما الذي هو لهما في الأصل)).[٤٩]

يفهم من هذا النص الأتي :

١–إن قوله ((... وإنمَّا خالفتا (يَبِيْع) و (يَزِيْد) ...)) ،أنَّ الأصل في الأجوف اليائي أن تكسر عينه في المضارع نحو : بَيَعَ– يَبْيِع ،ثم تنقل حركة عينه إلى الساكن الصحيح الذي قبله فتكون : يَبِيْع ، ومثله في الأصل الأجوف الواوي لهكذا : قَوَل– يَقْوُل – يَقُوْل ، فهذه قاعدة عامة ، وفرعها يتمثل في عدم نقل الحركة من العين إلى الفاء ،ويكون الإعلال مرهوناً بالبناء نفسه نحو :

خَوِف – يَخْوَف
↓ ↓
خاف يَخْاف

ومثله : هَيِبَ – يَهْيِبُ
↓ ↓
هاب يهاب

٢–إنَّ الأصل في (خَوفَ) ان يكون على (فَعِل) مكسور العين، فيلزم أن يكون مضارعه (يَفْعَل) ،فتكون : خَوِفَ – يَخْوَف ، فلا نقل في الصيغة .

٣–إن التحوّل الذي أصاب الواو في خَوِف =يخاف ، ويَخْوَف =يخاف ،راجع إلى البناء نفسه ،فلا إعلال بنقل الحركة كما في : يَبْيِعُ– يَبِيْع .

٤-إنَّ مايؤخذ على توصيف المازني أنَّ توجيه التحوّل في خَوِفَ يمكن وصفه بتحرك الواو ، وفتح ماقبلها فصارت:خاف ،وهذا التوصيف غير منطبق على المضارع :يَخْوَف إلا بنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح الذي قبلها ، فتكون متحركة في الأصل ، وماقبلها مفتوح الآن ، فتكون على : يَخَاف ،وهذا غير متساوق مع قوله ((... إنما اعتلتا من بنائهما...)).

وصرّح المبرد: ((وَقد تدخل فَعِلَ على ذَوَات الياءِ وَالْوَاو وهما عينان كَمَا دخلت عَلَيْهِمَا وهما لامان فِي قَوْلك لِقي وشِقي وغبي وَذَلِكَ قَوْلك خِفْت وهبْت إِنَّما هما فَعِلت فِي الأَصل يدلُّك على ذَلِك يخَاف ويهاب فإِن قَالَ قَائِل فَلم لَا نَقَلْتَ خِفْت إِلى (فَعُلْت) لأَنَّها من الْوَاو فتنقلها من (فَعِل) إِلى (فَعُل) قيل إِنَّما جَازَ فِي (فَعَل) التَّحْوِيل لاخْتِلَاف مضارعه لأَنَّ مَا كَانَ على (فَعَل) وَقع مضارعه على (يَفْعِل) و (يَفْعُل) و (يَفْعَل) إِن كَانَ فِيهِ حرف من حُرُوف الْحلق نَحْو صنع يصنع وَذهب يذهب وَمَا كَانَ من فَعِل فيَفْعَل لَازم لَهُ وَقد ذكرت لَك لُزُوم الفِعْلِ بعضه بَعْضًا فِي اعتلاله وصحّته أَعني الْمُضَارع والماضي)).[٥٠]

ويتضح أنَّ علّة التحوّل في المضارع – يخاف حملاً له على الماضي – خَوِف – يخاف – ، وهذا يضمر شعوراً بأنَّ علّة التحوّل غابت في المضارع ، ومن ثمَّ لاأثر لبناء المضارع في التحوّل ، وهذا أقرب من رأي ابي عثمان المازني .

وقال ابن جني ((ليس أصل "خفت، وهبت: فعَلت"، ثم نقل إلى "فعِلت"، بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين)).[٥١]

يفهم من هذا النص أنَّ الأصل في (خَوِف) هو (فَعِل) بكسر العين ،فلانقل فيها من (فَعَل) إلى (فَعِل)، وفرّق بين : بَيع ، وهيب في الماضي ، إذ إنَّ النقل في الصيغة متوافر في الأولى (بيع) ؛لأن اصلها (بَيَعْتُ) (فَعَلْتُ) نقلت إلى (بَيِعت) (فَعِلْتُ) ،فالكسر متحقق بعد النقل ، وليس كذلك (هَيِب) ؛لآن أصل ماضيها (فَعِل) .

وفصّل القول ابن يعيش في ذلك إذ ذهب إلى أنَّ الأفعال الثلاثية المعتلة العين تاتي على ثلاثة أضرب هي : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ .

ثم ذكر ان ما كان معتل العين بالواو فهو على ثلاثة أضرب هي فَعَلَ و فَعِلَ و فَعُلَ اذ قال:((الأوَّلُ: "فَعَلَ"، نحو: "قال يَقُول....الثاني: وهو "فَعِلَ" بالكسر، نحو: "خاف يَخاف"، و"راح يومُنا يَراح"، لأنّهما من "الخَوْف"، و"الرَّوْح"، ولم يأت من هذا "يَفْعِل" بالكسر إلاّ حرفان، وهما "طاح يَطِيح"، و"تاهَ يَتِيه"، فإن الخليل زعم أنّهما من قبيل "حَسِبَ يَحْسِب"، وهو من الواو لقولك: "طوّحت"، و"تَوّهت"، و"هو أطْوَح منه وأَتْوَه"، فظهورُ الواو يدلّ أنّهما من الواو، وإذا كانا من الواو كان ماضيه "فَعِلَ" مكسورَ العين، لقولك. "طِحْتُ" و"تِهْتُ"، بكسر فائهما، إذ لو كان ماضيه "فَعَلَ"، لقيل: "طُحْتُ"، و"تُهْتُ" بالضمّ، فلمّا لم يُقل ذلك، دلّ أنّهما من قبيلِ "خِفْتُ". وأيضًا فإن "فَعَلَ" من ذوات الواو لا يكون مضارعه إلّا "يَفْعُل" بالضمّ، فلمّا قالوا "يَطِيحُ" و"يَتِيهُ"، دلّ على ما قلناه وأصلُ "يَطِيحُ"، و"يَتِيهُ": "يَطْوِحُ"، و"يَتوِهُ"، فنُقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، فسكنت، فكان ما قبلها مكسورًا، فانقلبت الواو ياءً. ومن قال. "طيّحتُ" و"تيّهتُ"، كانا من الياء، وكانا "فعَلَ يَفْعِل" مثلَ "بَاعَ يَبِيعُ" وأمّا الثالث: هو "فَعُلَ...))[٥٢].

اما المعتل بالياء فيأتي على ضربين فقط هما (فَعَلَ و فَعِلَ).[٥٣]

لاجرم أنَّ مايستفاد من نصّ ابن يعيش هو أن التحوّل في بنية المضارع تعود إلى البناء نفسه (يَفْعَل) من دون نقل حركة عينها .

وصرّح ابن عصفور بأن الأصل في الماضي (فعِل) دون (فَعَل) و(فَعُل) ، قال :((... فإن قيل: فلأيِّ شيء اعتلَّت هذه الأفعال؟ وهلَّا بقيت على أُصولها، فكنتَ تقول "قَوَمَ" و"طَوُلَ" و"خَوِفَ" و"بَيَع" و"كَيِد". فالجواب أنَّ "فَعُل" و"فعِل" قُلِبت فيهما الواو والياء استثقالًا للضَّمَّةِ في الواو، والكسرةِ في الواو والياء، فقُلِبت الواو والياء إلى أخفَّ حروف العلَّة وهو الألف، ولتكون العَينات من جنس حركة الفاء وتابعةً لها. وأمَّا "فَعَلَ" فقُلِبت الواو والياء فيها ٢ ألفًا لاستثقال حرف العلَّة، مع استثقال اجتماع

المِثْلَينِ –أعني: فتحةَ الفاء وفتحةَ العين– فقالوا في "قَوَمَ" و"بَيَع": قامَ وباعَ، فقلبوا الواو والياء ألفًا لخفَّة الألف، ولتكون العين حرفًا من جنس حركة الفاء...)).[٥٤]

وقال الرضي: ((لأن فَعِل المسكور العين اطرد في الأغلب فتحُ عين مضارعه، ولم ينكسر إلا في لغات قليلة كما يجئ، فلم يقلبه حرفُ العلة عن حاله، بخلاف فَعَلَ بالفتح فإن مضارعه يجئ مضموم العين ومكسورها، فأثر فيه حرف العلة بإلزام عينه حركة يناسبها ذلك الحرف، وهذا كما تقدم من أن حرف الحلق لم يغير كسرة يُنْبئ ويستنبئ لما اطرد فيهما الكسر)).[٥٥]

يكشف نصّ الرضي عن قاعدة عامة هي : ضمّ العين في صياغة المضارع من الآجوف الواويّ نحو: يَقْوُل، وكسرها عند صياغة المضارع من الأجوف اليائيّ نحو يَبْيِع.

وقد يأتي مكسور العين في الماضي ، والمضارع ، وهذا يمثل الجانب الفرعي من القاعدة ،

والعلة من هذا هو لرفع اللبس الواوي باليائي قال د. عبد الخالق عضيمة : ((ولزموا ضم العين في الأجوف الواوي والناقص الواوي دفعاً لالتباس الواوي باليائي ، لو قالوا في مضارع جال وغزا يجْوِل ويغْزِو لوجب قلب واو المضارعين ياء ، فكان يلتبس الواوي باليائي في الماضي والمضارع)).[٥٦]

وقد عبّر عن فرعية القاعدة د. عبد الخالق عضيمة بقوله: ((ولكنهم لم يضمّوا في واوي هذا الباب ولم يكسروا في يائيه ...))[٥٧] ؛ لأنَّ (فَعِل) مضارعه (يَفْعِل) .

ويبدو من قوله : ((... ولم ينكسر إلا في لغات قليلة كما يجيء ، فلم يقلبه حرف العلة عن حاله ...)) أن كسر عينه في المضارع جاءت على لغةٍ نحو : يَخْوِف ،فلا توافر لعلّة صرفية توجب قلب الواو الى حرف آخر .

إنَّ أبواب الفعل واختلاف ، أو تماثل حركات الحروف في الفعل المضارع والفعل الماضي يخضع لقواعد صوتية عامة ، هي :

أولاً: المماثلة أو الانسجام الصوتي (Assimilation) : إذ تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام ، فحين ينطق المتكلم بلغته نطقا طبيعياً لا تكلف

فيه ؛ نجد أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر ، ومن تطبيقاتها فَعَلَ يَفْعَل بفتح العين فيهما نحو : فَتَحَ يَفْتَح .(٥٨)

ثانياً:المخالفة (Dissimilation):ومن تطبيقاتها قياس مضارع فَعِلَ بكسر العين يَفْعَل بفتح العين نحو: فرِح يَفرَح ، و ودِّ يودّ ، وعلِم يَعْلَم ، فإن الأصل والقياس أن يخالف بين حركتي عين الماضي والمضارع.(٥٩)

٥- ماكانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً :

قال سيبويه : ((هذا باب ما يكون " يفْعَل " من " فعَل " فيه مفتوحا وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عيناً. وذلك قولك قَرَأ يقْرأ، وبذَأ يبذَأ وخبَأ يخبَأ...هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات.وأما ما كانت فيه عيناتٍ فهو كقولك: سأل يسأل، وثأر يثأر...وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو.وكذلك حركوهن إذ كن عيناتٍ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركةٌ من هذا الحيز)).(٦٠)

يفهم من هذا النص الاتي :

١-إنَّ بناء المضارع من حلقي العين أو اللام قد خالف القاعدة العامة وهي فتح عين الفعل في الماضي وكسرها في المضارع ، وفتح عين الفعل في الماضي وضمها في المضارع .

٢- ترتب على هذا الاجـراء الانتقال من البـاب الأول ، والبـاب الثاني إلى البـاب الثالث (فَعَل – يفعَلَ) .

٣-علل هذا التحوّل في هذه الحروف إلى أنَّها في أسفل الحلق فكرهوا الانتقال من الأخف الى الأثقل .

و يعلل المبرد وقوع (يفعَل) بالفتح من (فَعَلَ) فيما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق ؛وذلك لأن هذه الحروف الستة من حيز الالف والفتحة من الالف ، قال : ((وَاعْلَم أَن حُرُوف الْحلق إِذا وَقعت من فعل المفتوح فِي مَوضِع الْعين أَو اللَّام جَاءَ فِيهِ يفعل بِالْفَتْح وَذَلِكَ لِأَن حُرُوف الْحلق من حيّز الْألف والفتحة مِنْهَا وَإِن كَانَ حرف الْحلق فِي مَوضِع الْعين من الْفِعْل انفتحت الْعين ليَكُون الْعَامِل من وَجه وَاحِد فَأَما مَا كَانَت مِنْهُ فِي مَوضِع اللَّام فسنذكره بعد ذكرنَا حُرُوف الْحلق إِن شَاءَ الله وَهَذِه الْحُرُوف السِّتَّة فأقصدها الْهمزَة وَالْهَاء والمخرج الثَّانِي الْعين والحاء وأدنى مخارج الْحلق إِلَى الْفَم الْغَيْن وَالْخَاء فَمَا كَانَ من ذَلِك فِي مَوضِع اللَّام فنحو قَرَأَ يقْرَأ وبسأ بِهِ يبسأ...)).[٦١]

وفصل ابو سعيد السيرافي في هذه المسألة قال : ((اعلم أن هذه الحروف التي من الحلق هي مستفلة عن اللسان، والحركات ثلاث: الضم والكسر والفتح، وكل حركة منها مأخوذة من حرف من الحروف، فالضمة مأخوذة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، والياء من وسط اللسان، والألف من الحلق، فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم أن يضموا أو يكسروا، لأنهم إذا ضموا فقد تكلّفوا الضمة من بين الشفتين؛ لأن منه مخرج الواو، وإن كسروا فقد تكلّفوا الكسرة من وسط اللسان، وإن فتحوا، فالفتحة من الحلق، فثقل الضم والكسر، لأن حرف الحلق مستعل والحركة عالية متباعدة منه، فحركوه بحركة من موضعه وهي الفتح، لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقة. وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فعل أن يجيء مستقبله على يفعل أو يفعل، نحو: ضرب يضرب، وقتل يقتل، وإنما يجيء مفتوحا فيما كان في موضع العين واللام منه حرف من حروف الحلق لما ذكرته لك من العلة. وقد يجيء ما كان في موضع العين واللام منه حرف من حروف الحلق على الأصل، فيكون على فعل يفعل، وفعل يفعل.

وقد ذكر سيبويه منه أشياء، فمن ذلك قولهم: برأ يبرؤ. ويقال: برأ الله الخلق يبرؤهم ويبرؤهم، ولم يأت مما لام الفعل منه همزة على فعل يفعل غير هذا الحرف...)).[٦٢]
يفهم من هذا النص مايأتي :

١-إنَّ القاعدة العامة في (فَعَل) أن يكون مضارعه على (يَفْعُل) و (يَفْعِل) لقوله : ((...وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فعل أن يجيء مستقبله على يفعُل أو يفعِل...)) ، والعدول عن هذا الأصل جاء لعلة صوتية.

٢-إنَّ حروف الحلق أسفل اللسان والحركات ثلاث مأخوذة من هذه الحروف فالضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الالف ، ومخرج الواو من الشفتين ، والياء من وسط اللسان ، والالف من الحلق فإذا كانت العين واللام من حروف الحلق كذلك الضم مع الضم وكذلك الكسر مع الكسر .

٣-هروبهم من الضم والكسر إلى الفتح نتيجة كون الفتحة من الحلق ((لِأَن حُرُوف الْحلق من حيّز الْألف والفتحة)).[٦٣] وهي أخف عليهم لانها مستعلية .

وذكر ابن جني أنَّ ماكان على (فعَل – يفْعَل) بفتح عينه بالمضارع إنَّما فتح لأنَّ العين أو اللام من حروف الحلق والفتحة من الالف التي هي أخف حروف الحلق ، قال: ((ومن ذلك أيضًا قولهم: "فَعَل يَفْعَل" مما عينه أو لامه حرف حلقيّ نحو: سَأَل يسأل، وقَرَأ يَقْرَأ... وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الألف التي منها الفتحة)).[٦٤]

و أراد بقوله : ((...أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق...)) أن هناك مناسبة صوتية بين الفتحة وحروف الحلق .

وقال الزمخشري ((وأما "فعَل" "يفعَل" فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلا ما شذ من نحو "أبى" "يأبى" و"ركن" "يركن")).[٦٥]

وفصّل ابن يعيش القول في هذا: ((أمّا "فَعَلَ" "يَفْعَلُ"، فلم يأتِ عنهم إلَّا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق، وليس ذلك بالأصل، إنما هو لضرب من التخفيف بتجانُس الأصوات. وحروف الحلق ستّة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. هذا ترتيبُها، فالهمزةُ والهاء من أوّلِ مَخارج الحلق ممّا يلي الصدر، فأقصاه الهمزة، ثمّ يليه الهاء والحاء والعين من وَسَط الحلق، والحاء قبل العين والغين، والخاء من الجانب الآخر ممّا يقرب من الفم، والغين قبل الخاء لا على ما رتبها صاحب الكتاب. وذلك نحو:"قَرَأَ"، "يَقْرَأُ"، "وجَبَهَ"، "يَجْبَهُ"... وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينًا: "سَأَلَ"، "يَسْأَلُ"، و"بَعَثَ"، "يَبْعَثُ... وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف الستّة حلقيّة مستفِلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطَّرَف الآخر من الفم، فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ في المَخْرَج، ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألفُ أقرب إلى حروف الحلق لتناسُب الأصوات، ويكون العملُ من وجه واحد)).[٦٦]

وقال الرضي : ((أما إن كان لام الأجوف اليائي أو عين الناقص اليائي – حلقياً، نحو شاء يشاء وشاخ يَشِيخُ وَسَعَى يسعى وَبَغَى يَبْغى فلم يلزم كسر عين المضارع فيهِ كما لزم في الصحيح كما رأيت، وكذا إن كان عينُ الناقص الواويِّ حلقيًّا نحو شَأَى يَشْأَى – أي: سبق – ورَغا يرْغُو لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي، كما ذكرنا، مساويةٌ للاحتراز من التباس الواوي باليائي، وما عَرَفْتُ أجوفَ واويًّا حلقي اللام من (باب) فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما، بل الضمُّ في عين المضارع لازم، نحو نَاءَ يَنُوءُ ونَاحَ يَنُوحُ ،ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا، ولزومَ الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوي واليائي في مواضي هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك، وذلك أن ضم قلت وكسر فاء بِعْتُ للتنبيه على الواو والياء، ونحو دَعَوْتُ ودَعَوَا يدل على كون اللام واواً، ونحو رَمَيْتُ وَرَمَيَا يدل على كونها ياء)).[٦٧]

صرح الرضي بفرعية (يَفْعَل) بقوله : ((...بخلاف مضارع فَعَلَ ، فأن الفتح في عين الماضي يرشد اذ إنَّ عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تقدر قبل ، فيعلم بفتح

عين الماضي فرعية فتح عين المضارعة ...)) [٦٨]، وقال في موضع اخر : ((...لان يَفْعَل في المضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ...)).[٦٩]

وجعل القاعدة العامة ان يكون المضارع (يَفْعُل) أو (يَفْعِل) ولاتخرم هذه القاعدة خشية الإلتباس بـ (فَعَلَ– يَفْعَل) اذا كانت عينه او لامه حرفاً حلقياً قال : ((ذكرنا أن كل ما اطرد فيه غير الفتح لا يُغَيَّر ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في أُبرئ وَيَسْتَبْرئُ، وأيضاً كان يلتبس بفَعَل يَفْعَل المفتوح الماضي المغير مضارعه لحرف الحلق)).[٧٠]

وعلل الفتح في الحرف الحلقي باالتعادل ، إذ إنَّ الحرف الحلقي ثقيل لاستفاله ، فَعُدِّل بتحريكه بأخف الحركات –الفتحة ، قال : ((... وأيضاً فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة)).[٧١]

والفتح في الحرف الحلقي ذات تحققات فرعية عريضة منها :
أولا: اذا كان الفعل الاجوف لامه حرفا حلقيا فأن مضارعه يكون على (يَفْعَل) وليس على (يَفْعِل) ، من قال : ((فأما أن كان لام الاجوف او عين الناقص اليائي حلقياً ، نحو : شاء ، يشاء ... فلم بلزم كسر عين المضارع كما لزم في الصحيح...)).[٧٢]

ثانياً: اذا كان الفعل الناقص عينه حرفاً حلقيا فأنه لايلزم في مضارعه (يَفْعِل) نحو : سعى – يَسْعَى .

ثالثا: تحقق الفرعية بالفعل الناقص بالواو فأن مضارعه يكون أبداً على (يَفْعُل) نحو : رغا – يَرْغُو ، بدا – يَبْدُو ، ويحوّل المضارع إلى (يَفْعَل) اذا كان الفعل الناقص بالواو عينه حرفاً حلقياً نحو : شَأَوَ – يَشْأَى ، قال الرضي : ((وكذا إن كان عينُ الناقص الواويِّ حلقيًّا نحو شَأَى يَشْأَى – أي: سبق – ورَغا يرْغُو لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي))

نلحظ أن الفتح وقع في الفعل المعتل الناقص أكثر من الفعل الأجوف ؛ لأنه شمل الناقص بالألف ، والناقص بالواو واستثنى الناقص بالياء فقط .

والى هذا ذهب الشيخ أحمد بن محمدالحملاوي ، إذ قال : ((وكل ماكانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع ، فهو حلقيّ العين أو اللام .)).[٧٣]

وصرح د. أحمد مصطفى المراغي و د. محمد سالم بمجيء (يَفْعَل) فيما كان عينه أو لامه حرفاً حلقياً ، قالا : ((فعَل يفعَل كفتح يفتح وذهب يذهب و وضع يضع وقرأ يقرأ . وينقاس في حلقي العين أو اللام بشرط أن لايكون مضعفاً والا فهو على قياسه من كسر لازمه وضم معداه نحو صح يصح بالكسر و دعَّه يدعه بالضم)).[٧٤]

وصرحت د. خديجة الحديثي بأن بناء (فَعَلَ – يَفْعَل) خاص بما كان حلقي اللام ثم قالت :((وليس كل فعل "عينه" أو "لامه" حرف من أحرف الحلق ، يجيء على هذا البناء ، فقد جاءت افعال على أصلها نحو : "برأ – يبرؤ ، وهنأ – يهنئ" كما جاءت أفعال لم تكن " عينها " ولا " لامها " من حروف الحلق على هذا البناء نحو : "أبى – يأبى ، وجبى – يجبى ، وقلى – يقلى)).[٧٥]

وعلل د. عبد الصبور شاهين هذا التحوّل تعليلاً صوتياً بقوله : ((لأن حروف الحلق تؤثر الفتح للتقارب المخرجي ، واقتصادا للجهد النطقي)).[٧٦]

الخاتمة :

– كشف البحث انَّ الأغلب في التفريع أن لا يتساوق مع القاعدة القياسية أو العامة في الأجراء والتصور لذلك قلّت مصاديق الأتفاق بين القاعدة الفرعية والقاعدة القياسية وكُثرة المصاديق في عدم التساوق .

–تبين من خلال البحث أنَّ معظم التفريع في القاعدة كان في عدم تساوق القاعدة الفرعية مع القاعد العامة سواء أكان في عدم التساوق في الإجراء والتصور أم في عدم التساوق في الإجراء فقط .

–قد يصف الرضي القاعدة بالشذوذ ومصداق ذلك قوله في قراوي :((اعلم أَن الهمزة المتطرفة بعد الألف: إما أَن تكون بعد أَلف زائدة، أولا، فالتي بعد أَلف زائدة على أَربعة أَقسام... لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أَنسب إلى الياء من بين الحروف وأَكثرُ ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إليه الهمزةُ، وقد تشبه قليلاً حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزةُ الأصليةُ بالتي للتأَنيث فتقلب واواً نحو قُرَّاوِيّ ووُضَّاويّ.)).

– قد تتفرع القاعدة الفرعية إلى أكثر من فرع مثل : تفريع فتح العين إذا كانت عينه أو لامه حرفاً حليقاً فقد أمتد هذا التفريع إلى الفعل الناقص بالألف أو الواو والفعل الأجوف.

الهوامش :

(١) العين :١٤٣/١، (قعد)

(٢) جمهرة اللغة: ٦٦٢/٢ ،(قعد) .

(٣) مقاييس اللغة :١٠٩/٥ ، (قعد).

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٥٢٥، (قعد) .

(٥) التعريفات: ١٧١ .

(٦) التوقيف على مهمات التعاريف :٢٦٦ .

(٧) الكليات: ٧٠٢ ، و٧٢٨ .

(٨) نفسه :١٢٢ .

(٩) معجم اللغة العربية المعاصرة (د.احمد مختار عمر):١٨٤١/٣.

(١٠) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب :١٢٣ ، وينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي(د.حسن خميس الملخ) :٢٠.

(١١) جمهرة اللغة :٧٦٧/٢ .

(١٢) مقاييس اللغة :٤٩١/٤ .

(١٣) تاج اللغة وصحاح العربية: ١٢٥٦/٣ ، (فرع).

(١٤) التعريفات:١٦٦ .

(١٥) التوقيف على مهمات التعاريف : ٢٥٩/١ .

(١٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :١٢٦٠/٢ .

(١٧) معجم اللغة العربية المعاصرة :١٦٩٥/١ .

(١٨) كتاب سيبويه :٣٥١/٣ .

(١٩) المقتضب : ١٤٩/٣ .

(٢٠) الاصول في النحو :٦٦/٣ .

(٢١) التكملة :٢٦٢ .

(٢٢) الخصائص:٢١٣/١-٢١٤ .

(٢٣) شرح المفصل (ابن يعيش) :٤٥٩/٣ .

(٢٤) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٥٥/٢ .

(٢٥) الصرف (د.حاتم الضامن) :٣٣٣.

(٢٦) التطبيق الصرفي :١٤٣، و ينظر: الصرف وعلم الأصوات:١٠٦ .

(٢٧) المنهج الصوتي للبنية العربية:١٦٤ .

(٢٨) الكتاب (سيبويه):٢٤٩/٢ .

(٢٩) نفسه :٣٤٠/٣ .

(٣٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٩٩/٤ .

(٣١) المنصف : ٦٣/١ .

(٣٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢ /٥٢٦ .

(٣٣) شرح المفصل (ابن يعيش) :٤٥٣/٣ .

(٣٤) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٤٦/٢ .

(٣٥) ينظر : الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر:١٣٦ .

(٣٦) النسب (بحث ، مجلة كلية التربية الأساسية/ملحق العدد الثاني والخمسين : ٦٥ .

(٣٧) كتاب سيبويه: ٣٤٥/٤، وينظر: الأصول:٣٠٦/٣ ، والمقتضب٦٢/١ .

(٣٨) سر صناعة الاعراب:٣٦٥/٢ .

(٣٩) الممتع في التصريف :٣٨٤/١ .

(٤٠) نفسه : ٣٨٤/١ .

(٤١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)٥٢/٣ .

(٤٢) نفسه:٥٢/٣ .

(٤٣) كراهة توالي الامثال:١٤٣ .

(٤٤) الاشباه والنظائر:١٨/١ .

(٤٥) التصريح:٧١٧/٢ .

(٤٦) الاعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الحديثة:١٦٧ .

[٤٧] موانع الاعلال:٣٤ .

[٤٨] الكناش في فني النحو والصرف:٢/٢٢٩ .

[٤٩] المنصف :١/٢٤٦ .

[٥٠] المقتضب :١/٩٧ ، وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٥/٢٢٩ .

[٥١] المنصف: ١/٢٤٨ .

[٥٢] شرح المفصل(ابن يعيش) :٥/٤٤١ .

[٥٣] ينظر : نفسه :٥/٤٤١ .

[٥٤] الممتع في التصريف :١/٢٨٧ .

[٥٥] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) :١/١٢٦ .

[٥٦] المغني في تصريف الافعال : ١٧٠ .

[٥٧] نفسه : ١٧٠ .

[٥٨] ينظر: الاصوات اللغوية :١٣٩ ، و الدلالة الصوتية في اللغة العربية : ٢١١ ، و المغني في تصريف الافعال :١٧٨ ، و المنهج الصوتي للبنية العربية :٦٦ .

[٥٩] ينظر : الاصوات اللغوية :١٣٩ ، و المغني في تصريف الافعال :١٨٢ .

[٦٠] كتاب سيبويه:٤/١٠١ .

[٦١] المقتضب:٢/١١١ .

[٦٢] شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٤/٤٧٧ .

[٦٣] المقتضب:٢/١١١ .

[٦٤] المنصف:١/١٤٥ ، وينظر : المفتاح في الصرف:١/٣٦ .

[٦٥] المفصل:٣٩٦ .

[٦٦] شرح المفصل(ابن يعيش):٤/٤٢٨-٤٢٩ .

[٦٧] شرح شافية ابن الحاجب(الرضي):١/١٢٦ .

[٦٨] نفسه : ١/١٢١ .

[٦٩] نفسه: ١/١٢١ .

[٧٠] نفسه :١/١٢١ .

[٧١] نفسه :١/١٢٢ .

[٧٢] نفسه :١/١٢١ .

[٧٣] شذا العرف في فن الصرف:٦٤ .

[٧٤] تهذيب التوضيح :٢٠ .

(٧٥) أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٣٧٩ ، وينظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية :٢١١ .

(٧٦) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٦٦ .

مصادر البحث ومراجعه :

- القران الكريم
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط / ١ ، ١٩٦٥ .
- الاشباه والنظائر في النحو: السيوطي ، دار الكتاب العلمية ،١٩٩٠م.
- الأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس ، ملتزم الطبع والنشر دار النهضة العربية، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ط / ٣ ، ١٩٦١ .
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الحديثة : د. عبد الحق احمد محمد الحجي ، المطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م .
- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، اميرة للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- الاصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري : تحقيق : احمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين ، ط / ٤ ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- التعريفات؛ الجرجانيّ (أبو الحسن عليّ بن مُحمّد بن عليّ المعروف بالسّيّد الشريف، ت ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط / ١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٣م .
- التطبيق الصرفي : عبده الراجحي ، نشر وطبع دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط / ٢ ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م.
- تهذيب التوضيح : احمد مصطفى المراغي ، و محمد سالم علي ، ط / التاسعة ، ، الاستقامة بالقاهرة .

- التوقيف على مهمات التعاريف : زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) ،ط /١ ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- جمهرة اللغة: ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، ط / ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية .
الدلالة الصوتية في اللغة العربية : د. صالح سليم عبد القادر الفاخري ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية .
- سر صناعة الاعراب: : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، ط /: الأولي دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ،٢٠٠٠م .
– شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد الحملاوي ، علق عليه : د. محمد بن المعطي ، خرج شواهده وفهارسه :ابو الأشبال أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية ، ط / ١ ، بيروت–لبنان ، ٢٠٠٠ م.
- شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي: تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٩٨٢ م ، وطبعة اخرى ١٩٧٥ م.
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، ط / ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨ م.
– شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، تحقيق : د. أميل بديع يعقوب ،ط / ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠١ م.
- الصرف : د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل.

- الصرف وعلم الأصوات: د. ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ م.
- الصيغ الصرفية في العربية ضوء علم اللغة المعاصر: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة بستان المعرفة ، ط / ١ ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ م .
- الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تحقيق: الاستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهرسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت ١١٥٨هـ) ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ، ط/ ١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ،١٩٩٦م.
- الكناش في فني النحو والصرف: المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ م.
– معجم اللغة العربية المعاصرة : د.احمد مختار عمر، ط /١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .
- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٩٧٩م.

- المغني في تصريف الأفعال: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.
- المقتضب، المبرّد (أبو العباس مُحمّد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكُتُب، بيروت – لبنان .
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، ط /١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦ م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، ط / ١ ، دار إحياء التراث القديم ، ١٩٥٤م .
- المنهج الصوتي للبينة العربية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : د.حسن خميس الملخ ، ط /١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠١م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف ابن سليمان)، تحقيق: رشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة ، المغرب ، ١٩٩٩م.

- **<u>الرسائل الجامعية</u> :**

- موانع الإعلال دراسة صوتية صرفية (رسالة ماجستير) : علاء صالح عبيد حسين ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٢م .

- **<u>البحوث والمجلات:</u>**

- النسب : د. عبد الحسين عبد الله محمود الحمداني ، ، مجلة كلية التربية الأساسية/ ملحق العدد الثاني والخمسين ، ٢٠٠٨ م .
- كراهة توالي الامثال : د. رمضان عبد التواب ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، فهرس المجلد الثامن عشر .

University Of AL-Muthanna
College Of Education
Human Science Uruk Mag

العدد : 393

التاريخ : 30/06/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية

الى /
الباحثة. مناهل شهيد حسين المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب
ا.د. شكران حمد شلاكة المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب

م/ قبول نشر

تحية طيبة ...

اطلعت هيئة التحرير على بحثكم الموسوم :

عدم تساوق القاعدة الفرعية مع القاعدة العامة دراسة صرفية في الاجراء والتصور عند الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)

واطلعت على آراء المقومين وقررت قبول البحث ونشره في أعداد المجلة القادمة

** مع التقدير**

مجلة اوروك

ا.د.عدنان كاظم الشيباني
رئيس تحرير المجلة
30/06/2020

نسخة منه الى :
- الصادر